

للمشاركة في المهمة الضرورية في بناء المؤسسات والبنى التحتية والمجتمع المدني في وطننا. ويشكل الوضع الحالي للعديد من العراقيين الذين أرغموا على ترك أرضهم وأوطانهم تحدياً كبيراً، لكنه يشكل أيضاً عارضاً من عوارض الفترة الانتقالية الصعبة التي يمر بها وطننا، كما يشكل دليلاً على إمكانية تسرب آثار وقوع انعدام الاستقرار في العراق عبر الحدود إلى الدول المجاورة. وبالتالي يعزز الوضع ضرورة دعم العراق بشكل فعال وبنية حسنة، كما يذكر المنطقة والمجتمع الدولي إجمالاً بضرورة العمل والتعاون للمساعدة على تحقيق الاستقرار والسلام في العراق لمصلحة الجميع.“

هوشيار زيارى وزير الخارجية العراقي في خطابته في المؤتمر الدولي حول الاستجابة للاحتياجات الإنسانية للاجئين والنازحين داخلياً داخل العراق وفي الدول المجاورة، جنيف ١٧ أبريل ٢٠٠٧.

”الحكومة العراقية ترحب بتحمل مسؤولياتها وواجباتها نحو مواطنيها أين كانوا، ولن نتخلى عنهم. والعراق يستثمر بشكل كبير في مواطنيه من الرجال والنساء والذين رغم تركه لوطنهم ما يزال هذا الوطن في قلوبهم وعقولهم. وعلينا

وكان مفهوم هذه الوزارة ومبدأ عملها جديد في العراق حيث تعنى مثل هذه الوزارة ولأول مرة بشؤون التنسيق أكثر من التنفيذ وهو مفهوم جديد لم يعتد عليه العراقيون الذين يتوقعون من الدوائر الحكومية تقديم الخدمات لا المطالبه بها لصالحهم أو التنسيق مع الآخرين ليقدموا هذه الخدمات. علينا العمل على وقف هجرة العقول. ولقد كان العراق يفخر ببنى تحتية من الطراز الأول على المستوى الدولي بما فيها المستشفيات والجامعات والمؤسسات العلمية إضافة إلى طبقة وسطى حيوية ونشطة. وعلينا التأكيد على الروابط الوطنية مع طبقات المجتمع في المنفى لكي يعودوا

لن يكون بالإمكان تطبيق هذا إلا عن طريق فرض الأمن والقانون في بغداد حيث أن حل مشكلة بغداد سيساهم إلى حد كبير في حل هذه المشكلة في بقية أنحاء العراق.

لكن من الهام إدراك أنه يصعب على العراق تحمل ودعم زيادة مفاجئة وكبيرة في عدد السكان وبالتالي من الضروري عدم تشجيع اللاجئين خارج العراق على العودة والمطالبة بإعادة الملكية ضمن الظروف الحالية، بل الانتظار حتى تحقيق استقرار في الوضع وبناء القدرات المحلية في العراق.

ومن الجدير بالذكر في الختام أن مشكلة النزوح في العراق هي مشكلة إقليمية تحتاج إلى تضافر الجهود المحلية، والإقليمية، والدولية لحلها فهي ليست مشكلة العراق والعراقيين فقط بل يتجاوز تأثيرها الحدود الوطنية.

يشغل الدكتور عبد الصمد رحمن سلطان منصب وزير المهجرين والمهاجرين في الحكومة العراقية.

على المجتمع الدولي تحمل عبء لاجئي العراق

مخيمر أبو جاموس

الخدمات الصحية للمجتمع العراقي في جميع منشآت وزارة الصحة وحتى الرعاية الصحية الوقائية مجاناً.

إن تقديم هذه الخدمات أدى إلى إلقاء عبء كبير على ميزانية الحكومة، حيث ما تزال الحكومة تدعم العديد من السلع والخدمات دعماً كبيراً. ومن الجدير توضيح أن دعم الحكومة لقطاعات المياه والكهرباء لا يفرق أو يميز بين مواطن أو زائر أو مقيم في الأردن. ويكبر هذا العبء عندما نتذكر أن الأردن هو واحد من بين أكثر الدول التي تعاني من نقص المياه. إن الطلب المتزايد على جميع الخدمات أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم والضغط على اقتصادنا الوطني. ويؤدي هذا الضغط إلى زيادة في تكاليف المعيشة لجميع الأردنيين، ويؤثر بوجه خاص على المجموعات المستضعفة في مجتمعنا.

إن الأوضاع الأمنية المتدهورة في العراق حالياً، بالإضافة إلى الأعداد المتزايدة للوافدين من العراق إلى الأردن، تزيد من الضغوط الأمنية على بلادي. لقد أدى هذا إلى زيادة كبيرة في الإنفاق على إجراءات الطوارئ وأخذ الحيطة والحذر من أجل الحفاظ على عنصر الاستقرار

يكلف وجود الأعداد الكبيرة للمواطنين العراقيين الأردن بليون دولار تقريباً في السنة. ومثل الدول المجاورة الأخرى فإننا نحتاج لمساعدة عاجلة كي تتمكن مؤسساتنا المحلية من الاستمرار في تقديم الخدمات للمواطنين العراقيين المقيمين في الأردن.

بأن تقديم الخدمات والعناية الإنسانية هي أمر مهم لأبعد الحدود.

ولكن قدرات وموارد بلادنا تضع قيوداً على تقديم تلك الخدمات حيث تواجه المملكة ضغوطات خطيرة من ناحية الموارد الطبيعية والبنية التحتية والسعة الاقتصادية، ناهيك عما قد تحملته البلاد في الماضي بسبب تدفق موجات الهجرة المستمرة وخاصة الفلسطينيين. وعلى الرغم من ذلك، لقد كفل الأردن للعراقيين الذين يبحثون عن مأوى أمن ضمان إعطائهم فرصة مميزة لتحقيق ذلك. ومن الناحية العملية، يستفيد المواطنون العراقيون من العديد من الخدمات التي يحصل عليها المواطنون الأردنيون. ومن الأمثلة على ذلك أن المدارس الأردنية الخاصة تستقبل الأطفال العراقيين مقابل رسوم رمزية في جميع المراحل الدراسية. وعلى نحو مشابه، يقدم الأردن

يرتبط الأردن بالشعب العراقي بروابط تعود للعلاقات الودية التاريخية، والتفاعل المستمر بين الشعبين والذي نحن ملتزمون بالحفاظ عليه. إننا نقف بجانب البلد المجاور لنا، أملين أن يتغلب على الصعوبات التي تواجهه، وأن يحصل على استقلالية أرضه وشعبه وأن يعود السلام مرة أخرى بحيث يمكنه استئناف دوره في بناء الاستقرار والازدهار في المنطقة.

لقد كان الأردن مقصد مئات الآلاف من المواطنين العراقيين، من جميع قطاعات السكان العراقيين الذين دائماً ما وجدوه ملجأً آمناً لهم ومرحبا بهم على مر العديد من العقود. لقد أدت التطورات التي جرت في السنوات الأربعة الأخيرة إلى ازدياد عدد العراقيين المقيمين في الأردن. والطريقة التي يتعامل بها الأردن مع المواطنين العراقيين داخل أراضيها مبنية على العلاقة القديمة بين البلدين وعلى إرادة القيادة السياسية الأردنية التي تؤمن

والدعم للمواطنين العراقيين. إننا نأمل أن يقف المجتمع الدولي إلى جانبنا في هذه القضية الإنسانية. ونأمل أن تدعم جهودنا بالمساعدات الاقتصادية التي ستمكن مؤسساتنا الوطنية، وخصوصاً خدماتنا التعليمية والصحية، من الاستمرار في تقديم جميع أنواع الخدمات للمواطنين العراقيين المقيمين في الأردن.

إننا على يقين بأن أي مساعي تُبذل لتخفيف المعاناة عن العراقيين الذين يعيشون خارج العراق لن تكون بديلاً عن استعادة الاستقرار والمصالحة الوطنية للشعب العراقي مرة أخرى. والأردن سيستمر في التعاون مع الحكومة العراقية من أجل إيجاد السبل لتعزيز علاقات العراقيين المقيمين في الأردن مع وطنهم. إننا لا زلنا نبحث عن سبل لإشراك هؤلاء المواطنين في أي مساعدة قد تستطيع حكومتهم تقديمها في الوقت الذي تواجه فيه هذه الظروف المنقطعة النظير.

لقد أكد الأردن مراراً وتكراراً على التزامه بأن يستمر بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حسب مذكرة التفاهم الموقعة عام ١٩٩٨. ويجب على المجتمع الدولي أن يأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن الدول المضيفة لم يكن لها دور في الظروف التي أدت إلى وقوع الأزمة الإنسانية الحالية. إننا بحاجة إلى الإرادة السياسية الدولية لدعم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لنقل اللاجئين المسجلين والمعترف بهم إلى دول ثالثة. ويجب أيضاً تقديم الدعم لمساعدة العراقيين على البقاء في وطنهم، خاصة في المناطق التي يمكن توفير الأمن فيها بالتعاون مع الحكومة العراقية. إن تحقيق ذلك سيشرح العراقيين

على البقاء في العراق من خلال تسهيل عملية نقلهم من المناطق الخطرة إلى المناطق الأكثر أماناً حتى تعود الأمور كما كانت عليه في أماكن إقامتهم الأصلية.

مخيم أبو جاموس / الأمين العام لوزارة الداخلية،
المملكة الأردنية الهاشمية.

www.fao.no .١



خبراء معهد البحث الزوجي (فافو) لإجراء مسح. سيحدد هذا المسح عدد العراقيين في الأردن، وسيحلل وضعهم الحقيقي وسيقيم احتياجاتهم. إننا ممتنون للحكومة الزوجية لتمويلها لهذه الدراسة.

ستقوم الحكومة بتوصيل نتائج التقرير إلى الدول الصديقة والمنظمات الدولية وإلى جميع الأطراف المعنية من أجل ضمان الحصول على دعم ومساعدات المجتمعات الدولية للأردن لتقديم أفضل أشكال الرعاية

التام الذي لاغنى عنه والذي يسعى الأردن إلى ضمانه لشعبه وللمقيمين على أرضيه.

تشير التقديرات الأولية إلى أن التكلفة العامة لتواجد الأعداد الكبيرة من المواطنين العراقيين على اقتصادنا الوطني لا تقل عن بليون دولار في السنة. ولاكتشاف الحجم الحقيقي للضغط الذي يتعرض له بلدنا ولتحديد الاحتياجات الناجمة عن تواجد مئات الآلاف من العراقيين في الأردن، فقد تعاقبت الحكومة مع مجلس

لاجئون عراقيون
في الأردن